منتقدين غياب الدور التوعوي لمؤسسة النقد السعودية في ظل سباق المصارف لجذب الأفراد

اقتصاديون: توجيه الأفراد للقروض الاستهلاكية وتغييب العقارية والاستثمارية «تشويه» للسوق الائتماني

انتقد اقتصاديون العزوف الواضح من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي عن تفعيل الجانب التوعوي بشكل قوي لدى الأفراد حول مخاطر هذه القروض على ملاءتهم المالية؛ مما يشكل ظاهرة ازدياد إقبال الأفراد على القروض الاستهلاكية تحديدا مشكلة تستلزم الاهتمام والبحث عن حل ملموس، عبر القنوات التوعوية في الجهات المعنية والتركيز عليها.

ويؤكد الاقتصاديون أن الإقبال على القروض الاستهلاكية بنسب عالية أمرا يعدّ تشويها للسوق الائتماني بالمملكة مقارنة بالقروض العقارية أو الاستثمارية، التي تحمل الأصول ذات العوائد المجزية للاقتصاد الوطني، حيث تؤكد الإحصائيات لعام 2012م أن حجم القروض الاستهلاكية بلغت 180 مليار ريال 90 في المئة منها استهلاكية.

وتوضح الصورة العامة لإقراض الأفراد أن هناك غيابا -ملحوظا وبشكل واسع- لثقافة الاستثمار أو الادخار لديهم، فدوافع الحصول على القروض تبقى بالمقام الأول كمالية إما للسفر والسياحة أو ترميم المنازل ويفتقد الأفراد بالإضافة إلى ما سبق ذكره للتخطيط المالي السليم مما يجعلهم فريسة سهلة للمصارف والدخول في غياهب التعثر والالتزامات المالية التي تفوق طاقاتهم، وهو ما حددته الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية «سمة» بعدد من المظاهر وهي تباطؤ حركة الحسابات الجارية والفواتير للفرد لدى المقرض أو مزود الخدمة، واستنزاف أكثر من نصف الدخل في القروض الاستهلاكية وكثرة ارتداد الشيكات والكمبيالات المقدمة من جانب الفرد للجهة المقرضة، وقبول الفرد لأوراق مالية وتجارية لا تتوفر فيها الشروط الائتمانية السليمة، وتزايد خسارة الدخل نتيجة تعاظم حجم الديون الجديدة والسعي الحثيث للقروض أو التسهيلات الائتمانية الإضافية دون حساب تكلفة المخاطر.

من جهة أخرى سلط عدد من الخبراء الضوء على الحراك الكبير والنشط الذي تقوم به المصارف تجاه الأفراد، من خلال الحملات الترويجية الواسعة والتي تستهدف بالمقام الأول التسويق للقروض الاستهلاكية؛ لرفع أرباحها من هذه القروض.

وأوضحوا أن المصارف قامت بالتركيز على طرح منتجاتها التمويلية للعملاء خلال المواسم كالصيف وإجازات الأعياد، وإدخال الغالبية من العملاء في التزامات القروض الاستهلاكية غير الضرورية ونشر ثقافة الاقتراض غير المدروس والمخطط لا سيما للفئات السنية الحديثة والقريبة الدخول إلى سوق العمل بقطاعيه العام والخاص.

ووصفوا هذا الاندفاع الكبير نحو الاقتراض بـ«الوباء الاجتماعي» الضار، الذي يؤثر على ميزانيات الأسر ومداخيلها وبالتالي إنتاجية الفرد وسياسات الإنفاق الحكومية، مؤكدين أن لهذه القروض آثارا جبارا على المواطن لما تشكله من عبء مالي كبير، فكلما زاد حجم هذه القروض زادت قيمة الفائد في دورة الإنتاج للاقتصاد الوطني؛ فقيمة القروض الاستهلاكية تشكل قيمة المواد الخام المفقودة في عملية الإنتاج الصناعي، كون النقد المصروفة عليها هي اقتطاع من دورة الإنتاج المالية للاقتصاد الوطني.

وأشار الدكتور سالم باعجاجه إلى أن القروض الاستهلاكية شهدت تزايدا مطردا خلال السنوات الأخيرة؛ نظرا لارتفاع طلب الأسر عليها وصرفها في جوانب كمالية إلى حد كبير، في ظل المنافسة الواضحة بين مؤسسات التمويل وتقديم البرامج المخصصة للقروض الاستهلاكية عبر خطط تسويقية مدروسة تنشط خلال المواسم.

وتابع إن النمو المتواصل لهذه القروض أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع أرباح المصارف، وفي المقابل هناك تزايد في حجم الديون على الأفراد والتي لها آثار اقتصادية سلبية كزيادة عدد المتعثرين في السداد بسبب التضخم والغلاء المعيشي، كما أن التوسع في عملية الإقراض وتقديم التسهيلات والبرامج التي تخدم هذا المجال يتسبب في نشأة ثقافة الاقتراض السلبية وخصوصا لدى الشباب المقبلين على الحياة، لتصبح عادة للمجتمع، وبذلك سنجد أنفسنا أمام سوق استهلاكية منتعشة وضعف في النمو الاقتصادي للأسر.

وأضاف الدكتور باعجاجه أن هناك تخوفا كبيرا من استمرار الغوص في دوامة الديون وتأثيرها على الاستقرار الأسري وإنتاجية الفرد وسياسات الإنفاق الحكومي، مطالبا بإيقاف هذا «الوباء الاجتماعي» والذي تقف خلفه ثقافة استهلاكية متفشية مدعومة بدور مهزوز للمسؤولية الاجتماعية للمصارف.

في ذات السياق ذكر مدير مركز التنمية والتطوير للاستشارات الاقتصادية والإدارية الدكتور علي بوخمسين أن للقروض الاستهلاكية أثرا جبّارا على الأفراد لما تشكله من ثقل كبير على كاهله وعبء مالي طويل الأمد، بالإضافة إلى أن زيادة حجم هذه القروض ذو مخاطر كبيرة، فكلما زاد حجمها زادت قيمة الفائد في دورة الإنتاج للاقتصاد الوطني، كما أن قيمة الفائد تشكل قيمة المواد الخام المفقودة في عملية الإنتاج الصناعي؛ كون النقود المصروفة على القروض الاستهلاكية تعد اقتطاع لدورة الإنتاج المالية في الاقتصاد الوطني، لذلك توجب على المخططين الاقتصاديين والخبراء أن يحدوا من قيمة الصرف المالي على القروض الاستهلاكية.

وحول مؤسسة النقد قال: «باعتبارها الجهاز التنفيذي الحكومي وامتلاكها أدوات السياسة النقدية، وجب عليها مراقبة نمو حجم القروض الاستهلاكية، فالمصارف في سباق محموم عبر برامجها المختلفة والمتنوعة لتقديم هذه القروض، حيث كان من المفترض أن تبادر من تلقاء نفسها بالسعي للإقراض في مجال الإنتاج الصناعي والعقاري».

وقدم الدكتور بو خمسين عددا من التوصيات التي شدد بضرورة الأخذ بها تلافيا لما قد يسببه نمو حجم هذه القروض، ابتداءً بالتخطيط السليم من قبل المواطن قبل الشروع في طلب القرض؛ لتحقيق الفائدة منه وكيفية صرفه والجدوى من اقتراضه ومراحل السداد، بالإضافة إلى أهمية توجيه مؤسسة النقد لفائض السيولة المالية في المصارف عبر الأنظمة والتشريعات إلى زيادة نسب القروض الإنتاجية والاستثمار العقاري؛ كونها مسارات صحية تدعم الاقتصاد الوطني بنهاية المطاف، كما انتقد الغياب التام للدور التوعوي تجاه الأفراد من قبل المؤسسة في توضيح سلبيات القروض الاستهلاكية وأهمية تشجيع الثقافة الاستثمارية والادخار.

البنوك السعودية تقدم تسهيلات للاقتراض

الدولار يرتفع مقابل الين وترقب لبيانات العمل الأمريكية

لندن – «رويترز»: ارتفع الدولار مقابل الين والفرنك السويسري امس إذ يتوقع بعض المستثمرين أن تأتي بيانات الوظائف الأمريكية قوية يوم الثلاثاء وهو ما قد يحيي النقاش الخاص بتوقيت خفض برنامج التحفيز النقدي في الولايات المتحدة.

غير أن الدولار انخفض امام اليورو والاسترليني والدولار الاسترالي لتظل العملة الأمريكية قرب أدنى مستوى في ثمانية أشهر مقابل سلة من العملات.

ويتعرض الدولار لضغوط منذ ان ثارت ازمة الدين الامريكي ومشكلة توقف انشطة الحكومة الأمريكية التي دامت 16 يوما وقادت الأسواق لاستخلاص ان مجلس الاحتياطي الأمريكي «البنك المركزي» سيرجيء خطط تقليص برنامج شراء السندات لعدة اشهر.

وينصب الاهتمام في المدى القصير على بيانات الوظائف لشهر سبتمبر ايلول والتي من المتوقع ان تظهر زيادة 180 الف وظيفة في الشهر الماضي واستقرار معدل البطالة عند 7.3 في المئة.

وفي حالة تجاوز البيانات التوقعات يرجح ان تتجدد التكهنات بشأن تقليص برنامج شراء السندات لتشهد سوق العملة مزيدا من التقلبات.

واستقر مؤشر الدولار عند 79.663 قريبا من ادنى مستوياته منذ فبراير شباط عند 79.478 الذي سجله يوم الجمعة.

وارتفع الدولار 0.3 في المئة مقابل الين إلى 98.05 ينا قرب أعلى مستوى في ثلاثة اسابيع الذي سجله يوم الخميس الماضي عند 99.01 ين.

وصعد الدولار 0.2 في المئة مقابل الفرنك السويسري إلى 0.9040 فرنك. وبلغ اليورو 1.3670 دولار بالقرب من أعلى مستوى في ثمانية أشهر البالغ 1.3704 دولار الذي سجله يوم الجمعة على منصة إي.بي.اس للتداول الإلكتروني. وارتفع اليورو 0.2 في المئة إلى 134.05 ينا.

صلة الخليج تمثل جناح البحرين في معرض «جيتكس»

تمثل صلة الخليج، شركة مراكز الاتصال والإسناد الخارجي للأعمال الحائزة على العديد من الجوائز، جناح البحرين في معرض «جيتكس» 2013، الذي يُعدّ أضخم وأبرز فعالية مخصصة لتقنية المعلومات والحاسوب بالمنطقة، وذلك بدعم من تمكين وبالتعاون مع هيئة الحكومة الإلكترونية بالبحرين.

يعرض جناح البحرين خلال الفعالية من 20–24 أكتوبر 2013 في موقع العرض بمدينة دبي. وتركز صلة الخليج بشكل خاص على إمكاناتها في الحلول السحابية لمراكز الإتصال كخدمة وفوائدها وما تتضمنه من توفير التكلفة للشركات، كما تؤكد الشركة خلال مشاركتها أيضا على الحاجة لنمو قطاع الإسناد الخارجي للأعمال في المنطقة، وتأتي مشاركة صلة الخليج في إطار جهودها لاستعراض خبراتها باعتبارها المزوّد الرائد لخدمات الاسناد الخارجي للأعمال والتقنية في البحرين، وكذلك القاء الضوء على المملكة كوجهة نشطة للاسناد الخارجي للأعمال في الشرق الأوسط.

وفي تصريح له حول المشاركة في فعاليات المعرض قال «ريكاردو لانجويير – جورنر»، الرئيس التنفيذي لشركة صلة الخليج : « إنها لفرصة عظيمة وفخر كبير بالنسبة لصلة الخليج تمثيل جناح البحرين هنا في «جيتكس 2013». فنحن في الشركة تهدف رؤيتنا إلى أن نصبح المزوّد الرائد لحلول خدمة العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي، وهنا تأتي أهمية مشاركتنا في الفعالية، حيث تتيح لنا الفرصة لاستعراض ما لدينا من إمكانات وقدرات تقنية. ولا شك أن الالتقاء بصنّاع القرار وقيادات الشركات وممثلي الهيئات الحكومية تحت سقف المنصة ذاتها تمنح صلة الخليج الفرصة للتعريف بما لدينا من خدمات وفوائد مرتبطة بالتكلفة باعتبارها لاعبا رائدا في قطاع الاسناد الخارجي للأعمال بالمنطقة».

«إريكسون» تكشف عن 6 عوامل لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

كشفت إريكسون عن ستة عوامل نجاح يمكن للقطاع الاتصالات في المنطقة تبنيها للاستفادة من إمكانات النطاق العريض المتنقل في المجتمع الشبكي الناشئ، والذي سيكون كل شيء فيه متصلا في نفس الوقت. وقدمت إريكسون تلك العوامل تحت اسم «رموز النمو» خلال مؤتمر سلسلة «موبايل 360» الشرق الأوسط الذي نظمته رابطة «جي أس أم آيه» يومي 21 و22 أكتوبر في نفس المكان الذي يستضيف معرض جيتيكس في دبي.

وكما حددها أندش ليندبلاد،رئيس إريكسون لمنطقة الشرق الأوسط، في عرضه التقديمي ، تشمل العناصر الرئيسية، التي تساعد المشغلين على إدراك إمكاناتهم المستقبلية وتحقيق النجاح، كلاً من الاستثمار الاستراتيجي، والتعاون، والمؤشرات التي تقوم بتقييم تجربة المستخدم، و جودة التسويق ، والابتكار في التشغيل، وإعادة تحديد الاشتراكات. وإذا ما ترافقت مع أداء فائق للشبكة واستراتيجية مبتكرة للوصول إلى الأسواق، ستقود رموز النمو هذه نجاح المشغلين في المجتمع الشبكي. وفي هذا الصدد قال ليندبلاد: «من المتوقع أن تنمو حركة البيانات المتنقلة بمعدل سنوي كبير يبلغ 50 في المئة بين عامي 2012 و2018. وتدرك إريكسون أن التنقلية والنطاق العريض والحوسبة السحابية تجتمع معا لتعزيز هذا النمو وتشكيل مستقبل قطاع الأعمال والمجتمع. ولتلبية الطلب المتزايد على البيانات من قبل المستهلكين، نحن نقوم بتوطيد شراكاتنا مع المشغلين عبر المنطقة لدعم خططهم لنشر أحدث وأهم التقنيات مثل شبكة النطور طويل الأمد LTE وغيرها، وتحقيق رموز النمو الستة في الوقت نفسه». وكجزء من عرضه التقديمي، ناقش ليندبلاد دور عوامل النجاح الرئيسية الستة في تحقيق الربحية ومضاعفة النمو في قطاع الاتصالات في المنطقة. وتمكن رموز النمو المشغلين من الاستفادة من قطاع الاتصالات المتغير والنمو بسرعة تعادل ضعفي سرعة نمو الأسواق التي يعملون فيها.

المنزل المتواضع يتجاوز مليون جنيه استرليني .. وبرنامج حكومي أنعش السوق

عقارات لندن تقفز 10 في المئة خلال شهر.. والخليجيون يتدفقون على الشراء

تواصل أسعار العقارات في العاصمة البريطانية لندن تسجيل مزيد من القفزات في الأسعار مدفوعة ببرنامج حكومي، وبمشتريات الأجانب ومن بينهم مستثمرون خليجيون لا زالوا يتدفقون على بريطانيا، خاصة بعد تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في العديد من الدول العربية.

وأظهرت أحدث الأرقام ارتفاع أسعار العقارات في مدينة لندن بنسبة 10.2 في المئة خلال شهر واحد فقط، ليرتفع بذلك متوسط أسعار المنازل في العاصمة البريطانية 544 ألفاً و232 جنيهاً إسترلينيا «881 ألف دولار».

وأصبح متوسط سعر المنزل العادي في العديد من مناطق لندن يتجاوز مستويات المليون جنيه إسترليني، حيث أظهرت أحدث الأرقام أن أربع مناطق من أصل 32 منطقة في العاصمة أصبح متوسط أسعار المنازل فيها يتجاوز المليون، وتضم مناطق وسط لندن والأحياء المحيطة بها بشكل كامل.

وبحسب شركة «رايت موف» المتخصصة برصد ودراسة حركة العقارات في بريطانيا والعديد من دول العالم، فقد تفاوتت الارتفاعات في الأسعار بين منطقة وأخرى، إلا أن أكبر المكاسب كانت لعقارات وسط لندن التي كانت أصلا مرتفعة الثمن، إلا أنها واصلت القفز حيث ارتفعت من شهر سبتمبر الماضي وحتى أكتوبر الحالي بنسبة 11.9 في المئة ، تليها منطقتان محيطتان بوسط العاصمة وارتفعتا بنسبة 11.8 في المئة وهما: «همرسميث» و«كينزنغتون».

أما على الصعيد السنوي – بحسب «رايت موف» – فقد سجلت منطقة وسط لندن ارتفاعا بنسبة 11.3 في المئة ، فيما سجلت منطقة «همرسميث» ارتفاعا خلال عام بنسبة 27 في المئة .

وقال المحلل العقاري في شركة «رايت موف» مايلز شيبساید إنه «في حال استمرت موجة الارتفاع على حالها فإن أسعار العقارات في لندن سترتفع بأكثر من 20 في المئة خلال عام واحد فقط».

وتأتي هذه الارتفاعات في أسعار العقارات بالعاصمة البريطانية بالتزامن مع تدفق أعداد كبيرة من المستثمرين والمهتمين بالشراء من مختلف أنحاء العالم، حيث كشفت جريدة «التايمز» مؤخراً أن الكويت تتأهب لإبرام أضخم صفقة عقارية في بريطانيا، حيث تتفاوض حالياً لشراء المجمع التجاري الضخم الذي يضم مكاتب عمدة لندن وعدداً من إدارات الشركات العالمية الكبرى، إضافة الى مكاتب حكومية مهمة، وهو مجمع «More London» الذي يعتبر واحداً من معالم لندن الشهيرة ويقع بالقرب من «Tower Bridge» الذي يأتيه السياح من مختلف أنحاء العالم.

وقال الوسيط العقاري، والمدير العام لشركة «OVERSEAS LINK INTERNATIONAL» مصطفى الموسوي لـ«العربية نت» إن مستثمرين غير بريطانيين يقصدون لندن للاستثمار في عقاراتها أكثر من أي وقت مضى حالياً، ما يؤدي الى الارتفاعات المتلاحقة في الأسعار.

وبحسب الموسوي فإن غالبية المهتمين بالاستثمار في وسط لندن إما خليجيون أو ماليزيون أو روس، حيث إن هؤلاء هم أبرز المهتمين بالاستثمار العقاري في المملكة المتحدة.

لكن شركة «رايت موف» تشير إلى أن برنامج مساعدة البريطانيين على شراء المساكن الذي بدأت به حكومة ديفيد كاميرون مؤخراً ساهم في ارتفاع الأسعار، حيث أشارت الى أنه بالرغم من أن غالبية المستفيدين من هذا البرنامج يعتزمون الشراء خلال الشهور الـ12 المقبلة، إلا أنهم بدأوا بدفع الـ10 في المئة المترتبة عليهم كدفعة أولى من أجل شراء منازلهم. يُشار إلى أن مناطق شرق لندن التي غالباً ما يتجنبها العرب هي التي تتوافر فيها أرخص المساكن في لندن، إذ على الرغم من ارتفاع الأسعار فيها بنسبة 6.2 في المئة خلال شهر واحد، إلا أن متوسط سعر المنزل يبلغ 231 ألف جنيه إسترليني، وهو أقل سعر يمكن أن يتوافر داخل لندن.

أسعار العقارات في لندن تقفز إلى مستويات غير عادية

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي في دبي تجمع خبراء عالميين

تشهد القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي التي تنظمها غرفة تجارة وصناعة دبي، بالتعاون مع «تومسون رويترز»، المصدر الرائد للمعلومات الذكية للشركات والمحترفين، مشاركة نخبة من الرواد والقادة العالميين من المجالين الحكومي والخاص.

وتقام القمة المزمع عقدها في فندق مدينة جميرا بدبي خلال الفترة من 25– 26 نوفمبر القادم تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وتأتي في سياق مبادرة «دبي: عاصمة الاقتصاد الإسلامي»، والتي أطلقها صاحب السمو في أوائل العام الحالي. وترتكز استراتيجية دبي :عاصمة للاقتصاد الإسلامي على سبعة توجهات رئيسة و46 مبادرة منفصلة.

وسيترأس سلطان سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة، جلسة في القمة تضم مجموعة من الوزراء الدوليين، وتناقش الدور الذي سيلعبه الاقتصاد الإسلامي في تطور الاقتصاد العالمي المتغير. كما ستوفر هذه الجلسة الفرصة أمام الحضور كي يتعرفوا على رواد الاقتصاد الإسلامي وعلى رؤيتهم الخاصة بالقطاع، إلى جانب الأولويات الرئيسة التي من شأنها الإسهام في رسم ملامح تطور العالم الإسلامي.

وبهذا الصدد، علق معالي المنصوري قائلاً: «تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة الإمكانيات اللازمة للعب دور رائد في تنمية وتطوير الاقتصاد الإسلامي العالمي. وينصب تركيز صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، على ضمان تحقيق ذلك. وسيتطلب هذا الأمر العمل بشكل وثيق مع نظرائنا في العالم الإسلامي، واتطلع قدما للتحاور معهم خلال القمة.»

وفي تعليق له على الموضوع، أشار سعادة عبدالرحمن سيف الغرير، رئيس مجلس إدارة غرفة دبي، عضو اللجنة العليا لتطوير الاقتصاد الإسلامي الذي سيلقي كلمة الافتتاح في القمة إلى أهمية القمة كمنصة مثالية لتبادل الخبرات والمعرفة حول مختلف قطاعات الاقتصاد الإسلامي، معتبرا أن إمارة دبي قادرة على جمع أبرز الشخصيات الاقتصادية الإسلامية العالمية لمناقشة الفرص والتحديات وايجاد الحلول الملائمة لاعتماد الاقتصاد الإسلامي كنموذج اقتصادي رائد للمستقبل.

بسبب أنشطة عقارية غير مشروعة أدت إلى أزمة عام 2008

واشنطن تدرس تغريم «بنك أوف أمريكا» 6 مليارات دولار

بدأ موسم العقوبات القاسية بحق البنوك الكبرى في الولايات المتحدة بعد أن كانت تتلقى هذه المصارف اللوم بشأن الدور الذي لعبته في تعميق الأزمة الاقتصادية، سواء في الولايات المتحدة أو العالم، حيث تبحث السلطات الأمريكية فرض غرامة ضخمة على «بنك أوف أميركا»، وذلك بعد أيام قليلة من التسوية التي تم التوصل إليها مع «جي بي مورغان» والتي سيدفع بموجبها غرامة هائلة بمقدار 13 مليار دولار.

ويواجه كل من المصرفين اتهامات بالتورّط في أنشطة غير مشروعة بمجال الرهن العقاري أدت الى انزلاق الولايات المتحدة الى أزمة الرهون العقارية التي سبقت انهيار بنك «ليمان برادرز» في أواخر سبتمبر من عام 2008.

وتجري في الوقت الراهن مباحثات بين وكالة التمويل العقاري الفيدرالية، وهي هيئة حكومية أميركية معنية بمراقبة أنشطة التمويل العقاري، وبين أكبر بنك في الولايات المتحدة وهو «بنك أوف أميركا»، من أجل التوصل إلى تسوية، إلا أن مصادر مطلعة على المباحثات كشفت أن الوكالة الحكومية تدرس فرض غرامة مالية على البنك بواقع 6 مليارات دولار، بحسب ما نشرت جريدة «فايننشال تايمز».

وفي حال تأكد فرض غرامة على «جي بي مورغان» بواقع 13 مليار دولار فإنها سوف تكون الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة والتي تتكبّدها شركة بمفردها أو بنك بمفرده، إلا أن المليارات الستة التي قد يتم فرضها على «بنك أوف أميركا» سوف تكون واحدة من بين أكبر الغرامات التي يشهدها القطاع المالي الأمريكي.

وتأتي الغرامة التي يجري بحث فرضها على «بنك أوف أميركا» في إطار التحقيقات التي تقوم بها السلطات الأميركية بشأن رهون عقارية رديئة تورّطت شركتان حكوميتان بشرائها وهما «Freddie Mac» و «Fannie Mae»، وكادت كلاهما أن تنهار في أواخر عام 2008.

وتدعي هاتان الشركتان المدعومتان من الحكومة أن الرهون العقارية الرديئة التي تورّطا بشرائها كان مصدرها كل من «بنك أوف أميركا» الذي ورّد لهما رهوناً بقيمة 57 مليار دولار، وبنك «جي بي مورغان» الذي ورّد لهما رهوناً بقيمة 33 مليار دولار.

وكانت أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة هي البذرة الأساس التي تسببت بالأزمة المالية، وهي الأزمة التي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية لا زال العالم يعاني من تبعاتها وانعكاساتها حتى الآن.

بنك أوف أمريكا